خطاب صاحب الجلالة بنادي الضباط بالرباط في موضوع الفلاحة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

حضرات السادة :

نعود اليوم لنحدثكم مرة أخرى عن شؤون الفلاحة وعن اهتمامنا بالفلاحة، وعن تأكيدنا لما لهذا القطاع من أهمية قصوى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية المغربية نلمسها يوما بعد يوم، بل يزداد وعينا لمسائلها ولحاجياتها كلما ازدادت معرفتنا بمشاكل بلادنا وبقضايا شعبنا، بضروريات الأمة المغربية وتطورها ونموها، تطوراً ونمواً يساير روح العصر، ويساير مقتضيات العصر ويساير مطامحنا وما نريده لأمتنا وشعبنا من خير وازدهار ورفاهية.

ففي المرة الماضية يوم تذاكرنا معكم عن الأراضي المسترجعة واعدنا هذا المجلس وواعدنا كذلك الرأي العام المغربي على أننا سنعود للحديث عن الفلاحة وذلك عندما نتذاكر ونتباحث في مسألة مكاتب الاستثمار الفلاحي، ولكن قبل كل شيء ينبغي أن أشير إلى مقدمة ذلك.

إنه خلال رحلتنا إلى الاتحاد السوفياتي تأكدت من عدة حيثيات في أهمية الفلاحة، وأهمية نموها ونضجها وأهمية استغلالها.

ذلك أن المغرب هو من بين الدول التي أمامها اختياران :

فاما أن يعقد اتفاقات تجارية واقتصادية مع الدول التي تتعامل معه على أساس أن يؤدي الثمن بالعملة الصعبة.

أو يتعامل مع الدول التي تقبل منه منتوجاته الطبيعية وفي أولها المنتوجات الفلاحية.

فاختيار المغرب أمام هذه المشاكل هو اختيار يرمي نحو هدفين حيث لا يكتفي فقط بالتعامل مع الدول التي تتعامل بالعملة الصعبة، ولا تقتصر كذلك معاملته التجارية مع الدول التي تطالبه بالمواد الفلاحية فعليه إذن أن يراعي في اختياره التوازن بالنسبة لمداخله، والتوازن بالنسبة لانتاجه، والتوازن بالنسبة لأسواقه الخارجية.

فلهذا وصلت إلى النتيجة الحتمية الآتية، فمادام المغرب لم يصبح دولة صناعية مادام لا يصدر للخارج الآلات والأدوات المصنوعة لديه من أولها إلى آخرها، فماذا سيصدر للخارج، وماذا سيبيع، وماذا سيكون أساس تعامله وتبادله التجاري ؟ ليست إلا معادنه ومناجمه ومنتوجاته الفلاحية.

لهذا يمكن ان نقول أن المغرب اليوم يشتري السدود بالليمون والجزر، وهذه الجملة يمكن أن تصدم آذان وعقول بعض الناس، وأنا في الحقيقة أريد أن أصدم آذان وعقول الناس، أصدمهم بالحقيقة ليكونوا متيقنين منها.

فالمغرب يؤدي ثمن السدود بمنتوجات الأرض : بالطماطم وبالليمون، وبالجزر، وبالخضروات، وبالفوسفاط وما إلى غير ذلك .

إذن فنحن في تسلسل، فكلما أردنا أن نؤدي الثمن أكثر إلا وينبغي أن ننتج أكثر، وكلما أردنا أن ننتج أكثر إلا وينبغي أن نسقي الأرض أكثر، وكلما سقينا أكثر إلا وينبغي أن نتقن إنتاجنا. فهذا هو التسلسل وليس بتسلسل علماء التوحيد الذي هو تسلسل سلبي، بل هذا التسلسل دوره إيجابي. شيء يعطي شيئا، وشيء يعطي شيئا آخر، فكلما أنتجنا أحسن إلا واشترينا سدودا. وكلما اشترينا السدود إلا واحتفظنا بالماء وكلما احتفظنا بالماء إلا وكثر إنتاجنا، ونموّنا الفلاحي.

لهذا إذا كنا وضعنا في التصميم الثلاثي أمام الرأي العام المغربي بعض النقط الرئيسية لذلك التصميم ووضعنا أسبقيات، ومن هذه الأسبقيات أسبقية الفلاحة، فيمكن لي اليوم أن أقول ان أسبقية الأسبقيات هي الفلاحة ونموها.

لهذا فبعدما راجعنا مقاييس تفكيرنا ونظرنا ورأينا الوسائل القمينة بتطور هذه الفلاحة وبإعطائها صبغة صناعية رأينا أن من جملة هذه التدابير الواجب علينا اتخاذها هي إعادة النظر في الناحية التي تكفلت الدولة برعايتها.

وسأفسر كلامي...

فعندما أعلنا حالة الاستثناء للأسباب التي يعرفها الجميع، كنا إذ ذاك قد نشرنا توجيهات ملكية لم تكن قط برنامجا أو مخططا، ولكن كانت قبل كل شيء مجموعة من الاجتهادات، ومجموعة من التفكير، قلنا انها ستكون نبراسا في طريقنا، ستكون هدفا دون تقييد في نصها، أو في مفهومها، أو في مدلولها، وقلنا إذ ذاك في تلك التوجيهات التي وزعناها على الرأي العام، ان الميدان الفلاحي يجب أن ينقسم إلى قسمين :

القسم الذي ينبغي للدولة أن تبذل من الأول إلى الآخر مجهوداً عمودياً وأفقيا، وذلك في نطاق الأماكن التي تتوفر فيها المياه أو التي ستصلها المياه من مزروعات صناعية مثل القطن، والشمندر، وقصب السكر، وبذور الكتان، أو مزروعات غذائية، كالخضروات والحوامض التي تصدر للخارج.

أما الناحية الأخرى التي لم تصلها المياه بعد، فاننا لا نقول ان هناك مغربا صالحا، ومغربا ليس صالحا، فلابد للمغرب أن يكون صالحا، وسنبذل مجهودنا ــ إن شاء الله ــ ليكون المغرب صالحا. إنما في الوقت الراهن هناك ناحية أخرى نجهزها لتصبح مسقية ــ إن شاء الله ــ ريثما يصبح المغرب جميعه فيه السقي وفيه الري بكيفية منتظمة قسمنا الأرض والتربة المغربية إلى قسمين، أراضي ستستعمل بدون استثناء وأراضي ينبغي على الدولة أن تستغلها بمساعدة الفلاح الذي ستكون له بمثابة الرائد وبمثابة الوصي وبمثابة المرشد.

فمن ثم فكرنا في هذا المشكل فوجدنا أمامنا انه كانت هناك عدة مؤسسات، فلقائل أن يقول ان المؤسسات قد تغيرت كثيرا وتبدلت ودخل الناسخ على المنسوخ ما الفائدة من هذا ؟

أقول لهؤلاء إنني أعتقد أن كل دولة ظلت قائمة على نمط، أو على تدابير، أو على برامج قديمة دون أن تبحث كيف تجتهد، وكيف تتبدل، وكيف تتغير، فهذه دولة ميتة ودولة جامدة.

وهناك فرق بين التقدير الايجابي والتغييرات المتراكمة والمتتابعة، وكيف ما كان الحال، فحياة المرء ليست سوى اجتهاد وتجربة وكل واحد منا يستفيد من التجربة الماضية.

وقد وجدنا أنفسنا أمام مؤسسات كانت لها مسؤولية الفلاحة، منها مكاتب تهتم بالناحية السقوية، ومنها

من يهتم بغير السقوية ووجدنا بعد النظر في المرحلة الأولى ان هذين المكتبين إما ان يتخليا عن بعض اختصاصاتهما أو نجد أن بعضهم يستعمل اختصاص غيره، قررنا ريثما ننظر في مآل هذه المصالح أن نجمعهم أولا لنجمع شتاتهم، نجمع موظفيهم ومهندسيهم المتفرقين، نجمع جميع وسائلهم المادية من أجهزة وآلات، وكذلك ميزانيتهم لكي نعرف على الأقل أين صرفت مجهودات الدولة، وأين صرفت نفقاتها، ولقد وجدنا على أنه كان يطبق على مكتب الاستثمار الفلاحي المثل العامي القائل : «اللي بغاها كلها كيخلها كلها».

فعوضاً أن يكون لدى ذلك المكتب اختصاص محلي مضبوط معروف بوسائل محددة في ميدان عملي محدد، وجدنا أنه كان هو وزارة الفلاحة في الحقيقة دون أن يكون مسؤولا سياسيا، وأمام الدولة، على وزارة الفلاحة وسير الفلاحة، بل وجدنا على انه «اللي بغاها كلها كيخلها كلها» — كما قلنا — أراد أن ينجز كل شيء من السدود للقنوات، للري، للسلف، للقرض، للتسيير، للتدبير، وللارشاد فتحققنا إذ ذاك على أن المغرب واسع أولا، ثانياً : الموظفون قلائل لدينا، ثالثاً : هذا هو الوقت الذي إذا كانت اللامركزية يجب أن تسير من حيث التطبيق، فالمركزية والسلطة فيما يخص التفكير والتدبير والتخطيط، تستوجب شيئاً قليلا.. وحدا أدنى من جمع الكلمة وجمع الشمل.

فكل تخطيط يتطلب شيئا ما من تدخل الدولة، وعندما يصبح على الدولة أن تتدخل فإنها تتدخل بوسيلتين : اما أن يكون لديها موظفون أكفاء فيمكنها إذ ذاك أن توزعهم على العمالات، وإذا لم تجد فإنها تجمع الشمل وتجمع الشتات وتحاول أن تسير من الأعلى بواسطة المنتخبين والسكان.

لهذا تمشيا مع أن الاطارات قليلة، وأن الفلاحة هي مورد من الموارد المهمة في البلاد، بل هي التي تؤدي بواسطتها عدداً من وسائل تجهيزنا وعلى رأسه التجهيز الفلاحي، تمشياً مع أنه لابد من التعامل ومن التفاهم والتساكن والتعايش مع السكان ومع الهيئات المنتخبة.

تمشيا مع هذا كله، قررنا أن نوجد مكاتب للاستثمار الفلاحي، أين ستكون هذه المكاتب ؟ كيف ستتمشى حكوميا وتقنيا، وإقليميا أو جغرافيا ؟ هذا هو موضوع حديثي الآن بعد هذه المقدمة التي كان ضروريا أن أقدمها لأفسر للجميع ما هو الدافع وما هي أسباب النزول التي حدت بالمشرع لينجز هذه ويغفل عن تلك.

أول ما قلنا اننا سنرد المياه إلى مجاريها، إن صح هذا التعبير، نرد المياه إلى مجاريها ونرد للأشغال العمومية بناء السدود، وخزن الماء، ونترك لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي أن تمد القنوات في الضيعات وفي الأماكن التي سيصلها الماء.

هذا شيء أولي، رجعنا للمذهب، فعندما أرجعنا المياه إلى مجاريها، وتركنا المياه في سدودها وتركنا القنوات لوزارة الفلاحة، قلنا إذ ذاك ان وزارة الفلاحة ستتكفل بهذه المكاتب للاستثمار الفلاحي.

فقلنا ما هي هذه المكاتب ؟ ما هو تسييرها ؟ ما هي اختصاصاتها ؟.

المكاتب منقسمة إلى سبعة مكاتب : لدينا في دكالة، ولدينا في ملوية، وفي الغرب، وفي تادلة، والحوز، وتافيلالت وورزازات، وإن كنا نسمي الحوز، واللفظ غير صحيح، فإننا نأمل أن يتكون مكتب للحوز بعد أن ينجز سد سيدي ادريس — إن شاء الله —.

أما في الحقيقة فيوجد الآن مكتب لتاساوت والسراغنة.

فإذا رأينا — جغرافيا — سيمكن للجميع أن يقول. هناك الشرق، والشرق الجنوبي، والجنوب، والوسط، والغرب ولا يوجد لا الجنوب الشرقي ولا الشمال الغربي، أقول لهم هذه ستكون — إن شاء الله — في تصميماتنا، سننجز سد سوس في أكادير وسنكون إذ ذاك أعطينا الغرب الجنوبي والغرب تلك السدود المهمة الداخلة في مشروع سبو والتي سنشرع فيها باتفاق مع «ألفاو» فيما يخص شمال المغرب.

وبهذه الكيفية سنكون وفرنا للمغرب على ما يزيد على عشرة سدود، وبهذه الكيفية سيمكننا أن نحارب الجوع، ونحارب التخلف ونزيد من إنتاجنا.

وبعد أن سمينا هذه المكاتب، كيف ستسير هذه المكاتب ومن الساهر عليها ؟ ومن الواضع لمخططاتها، ومن سيسهر على تسييرها ؟

هذه المكاتب تحتوي على جهازين :

الجهاز الأول : المجلس الاداري.

والجهاز الثاني : المجلس التقني، إن صح التعبير.

وسوف ترون — فيما يخص الأشخاص الذين يتركب منهم المجلس الاداري والمجلس التقني — على أنه في كل آونة حاولنا أن نخلق الازدواج بين ما يجب أن يكون للدولة من سير مباشر، وتسيير مباشر لهذه المكاتب، وما يجب كذلك أن يتوفر عليه المغرب من لا مركزية التي هي مفتاح النجاح، وما يجب ان يشارك فيه السكان من منتخبين وهيئات منتخبة من الذين ولاشك سيعينوننا بإرشاداتهم.

ففي جميع المراحل سوف ترون سهر الدولة ومراقبتها من قريب حتى لا يكون الضياع وسهر الدولة من جهة أخرى لتطبيق اللامركزية، وسهرها على إشراك جميع الهيئات وجميع المؤسسات التي يهمها الأمر.

فالمجلس الاداري قررنا أنه إذا لم أترأسه شخصياً يترأسه وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي، وعلى أنه يشتمل على المجلس الاقتصادي للحكومة، ومن هم في المجلس الاقتصادي للحكومة ؟ فيه الوزير الأول أو نائبه، فيه وزير المالية، فيه وزير الأشغال العمومية، فيه وزير الداخلية، فيه وزير الفلاحة، وزير الصناعة، ووزير التجارة، فيه وزير السياحة، وفيه وزير التصميم المكلف بالتصميم والانعاش الوطني.

ويترأس هذا المجلس، إما أنا شخصياً، أو وزير الفلاحة، هذا المجلس يجتمع على الأقل ثلاث مرات في السنة، ليخبر — أولا — الحكومة بسير المكاتب السبعة التي ذكرتها لكم، ومن أجل أن يحضر البرامج الفلاحية لهذه المكاتب.

فكما قلت في عدة مرات وبالأخص في المرة الأخيرة التي تحدثت فيها عن — لوسيو — في الدار البيضاء على أنه لابد كل سنة أن يوضع برنامج فلاحي لجميع المكاتب، حتى إذا ما أردنا أن نعقد معاهدة تجارية، أو نريد أن نصدر أو ندخل إلى المغرب بضائع، لا نعقد اتفاقيات تجارية، نتعهد فيها بعشرين ألف طن من شيء، والحالة هذه اننا لا ننتج منها إلا ثلاثة آلاف.

يجب أن نعرف أولا ما هي إمكانياتنا، وماذا يمكننا أن نعطي في مقابل الشيء الذي سنأخذه.

فإذن.. هذا المجلس الاداري الذي سيجتمع على الأقل ثلاث مرات في السنة، سيحضر البرنامج الفلاحي،

وسيعرضه على وزير الفلاحة الذي عليه من جهته أن يعرض مرة في السنة حسابات المكاتب وبرامجها على الحكومة.

ويتضمن المرسوم الملكي ان المجلس الاداري التابع لهذه المكاتب سيجتمع إما في الرباط أو في عاصمة الاقليم التي يوجد بها مكتب الاستثمار، ولكن زيادة على الوزراء الاقتصاديين وزيادة على رآسة وزير الفلاحة، سيكون في هذا المجلس الاداري مدير المكتب وسيكون فيه العامل أو العمال الذين يعنيهم الأمر وسيكون فيه أيضا رئيس الغرفة الفلاحية، لكل عمالة يهمها الأمر كذلك سيحضر فيه رئيس المجلس الاقليمي لكل عمالة يهمها الأمر بحيث — وكما قلنا لكم — ان الدولة تسهر دائما على أن تجمع ما يمكن من السلط للبرنامج وتحديد الأهداف وتوزع ما يمكن من المسؤوليات لتطبيق — إما على موظفيها باللامركزية — وإما على من هم منتخبون من الشعب ويتمتعون بثقته.

هذا هو المجلس الاداري، المجلس الاداري سيجتمع ثلاث مرات في السنة، ولكن لابد من مجلس لتسيير الأمور يوميا، لأن مسائل الفلاحة تتطلب السهر اليومي، كل يوم له مشاكله وحاجياته وعمله، فلهذا أسسنا مجلسا تقنيا.

والمجلس التقني صورة مصغرة للمجلس الاداري الموجود بالرباط، فالمجلس التقني مركب من رئيسه وهو العامل، ويمكن أن يكون هناك مكتب يشمل بعض الأراضي في ثلاث أو أربع عمالات، فرئيس المجلس التقني هو عامل عاصمة الاقليم الموجود فيه ذلك المكتب، بحيث ان العامل هو الرئيس والمرؤوس لديه العمال الذين يهمهم الأمر في تلك الناحية.

والموظفون الممثلون لوزارة المالية ولوزارة الأشغال العمومية والفلاحة والتنمية والانعاش الوطني ومدير المكتب عضو من المجالس الاقليمية التي يهمها الأمر، وممثل عن مكتب التصدير والتسويق لأنه هو الذي يعرف الأشياء المطلوبة لدينا من الخارج وهو الذي سيقترح على المجلس التقني القواد الممتازون وقواد النواحي التي أسست بها الدولة مشاريع الري والاستثمار رؤساء المجالس القروية أو مجموعات المجالس البلدية والقروية التي يهمها الأمر وعضوان من كل غرفة فلاحية مشمولة في تلك المساحة، ورئيسان في التعاونيات، الفلاحية يعينهما وزير الفلاحة من النواحي التي يهمهم أمرها.

وهكذا نرى أنه في العمل اليومي وفي التسيير اليومي فيما يخص البرنامج فيما يخص شؤون الحبوب، فيما يخص شؤون الأسمدة فيما يخص شؤون آلات الحرث فيما يخص القروض، سيكون هناك مجلس تقني يسهر بكيفية مستمرة وعلى الأقل مرة في كل شهرين فيه العامل والعمال الذين يهمهم الأمر، فيه مدير المجلس فيه ممثلون عن الوزارات التي يهمها الأمر، فيه ممثلون عن الغرف الفلاحية، فيه ممثلون عن المجالس البلدية والقروية فيه الممثلون عن التعاونيات الفلاحية، فيه ممثلون عن السلطة بواسطة القواد الممتازين، والقواد.

— فما هي اختصاصات مجالس مكاتب الاستثمار ؟

في الحقيقة فإن المرسوم اضطر لتعداد الاختصاصات، وإن كانت اختصاصات المكاتب لا حد لها ولا نهاية، بمعنى اننا اضطررنا أن نضع حداً أدنى من الاختصاص، لأن كل عمل قانوني لابد فيه من الاختصاصات، وإن كان الأمر في موضوع الاجتهاد والاستغلال والاستثمار كل ما زاد الانسان كل ما كان أحسن فنقول إنه من اختصاصات هذه المكاتب مسائل الري والاستثمار والتعليم الفلاحي وتوسيع نطاق البرنامج ومسائل القروض

والاعانات.

ولكن لدي اليقين أنه في اجتهاد كل مغربي، في اجتهاد كل مدير مكتب، في اجتهاد كل عامل، في اجتهاد كل ممثل لمجلس بلدي أو كل ممثل لمجلس قروي في اجتهاد هؤلاء جميعا سنجد إمكانيات لتوسيع نطاق عمل هذه المكاتب.

وكما قلت مرارا : إذا كان السد له جلال وهيبة يراه الانسان بين جبلين يحصر الملايين من الأمتار المكعبة فإن أهميته — إذا كانت كبيرة — لا تقل عن أهمية الري.

أولا : لأن ثمنه أقل.

وثانيا : لأن العمل فيه أقل لا يكلف إلا القنوات ومصاريف بناء القنوات.

ولكن تجزئة الأرض وجمعها ثم توزيعها بين الناس وحل المشاكل العقارية وحل مشاكل (حق الماء) اليومي ووضع برنامج فلاحي ووضع تخطيط للانتاج، هذا يتطلب وقتاً ويتطلب مالا، ويتطلب صبراً وتحملا أكثر من العمل الجليل الذي يتجلى في روعة السد.

فأملنا أن تكون هذه التجربة تجربة ناجحة، لا أقول إن هذا آخر ما يمكن أن يعمله الانسان في الفلاحة.

لا حد للكمال، ولا نهاية للفضيلة.

ولكن أنا شخصياً أضع آمالا كبيرة في هذه المكاتب، والشيء الذي يدفعني لوضع هذا الأمل الكبير في هذه المكاتب، هي ملاحظة خاصة لاحظتها.

مثلا لدينا مكتب هو مكتب بني عمير، من الوقت الذي بدأ يعمل عمله بكيفية هائلة، أدخل خيراً كبيراً على جميع المزارعين الذين كانوا يعملون هناك، وعلى الفلاحين الذين زرعوا القطن ومسائل أخرى، وارتفع مدخولهم، وارتفع الدخل الفردي لهم، وازدهر العمل.

فحينما كان لدينا مكتب واحد يجمع هذا كله، وعندما كنا نلاحظ الخلل لم نكن نكشف من أين يأتي هذا الخلل، بل ربما أن العواقب الوخيمة كانت تأتي من عدم حسن تسيير ناحية من النواحي.

أما اليوم، فإن كل مكتب في محله، فإذا كان هناك خلل أو ضرر فسوف لا يتسرب ذلك الضرر إلى مكاتب أخرى، وسيمكننا إذ ذاك أن نعرف أن ذلك المكتب لا يسير سيراً مرضيا. وبحثنا إذ ذاك سيسهل ولكن خيرات ذلك المكتب ستتسرب إلى مكاتب أخرى، بمعنى يمكننا أن نضعه كنموذج، كمرآة لما يجب أن يكون في المكاتب الأخرى.

فأملي أن جميع المغاربة والفلاحين بالخصوص، أن يفهموا أن الفلاحة تتوارث، ولا تتوارث فقط في وسائل إنتاجها وفي أساليبها، ولكن تتوارث حتى في عقلية الفلاح.

فالفلاح لم يعد يفلح من أجل أن يطعم هو وأسرته ويبيع الفائض في السوق لمن أراد أن يشتري بالثمن الذي يريد.

الفلاح أصبح اليوم لابد له أن يفلح ليمكن بلاده من اقتناء ما هي في حاجة إليه.

الفلاح كلما تحرك محراثه وكلما عالج أشجاره، يجب أن يعرف أولا : أنه سيدخل المال لأسرته، بكيفية

مباشرة ثانيا : انه سيدخل المال على مجموع بلاده بتمكينها من جلب وسائل التجهيز التي لا تصنعها، ووسائل التجهيز تلك ستعود إلى عمالة ذلك الفلاح وعلى العامل نفسه والفلاح نفسه بكيفية غير مباشرة، وبنفع آخر.

فأولا وأخيرا : الفلاح منتفع من كل مجهود قام به.

وأقول لكم إذا كان المغرب ولمدة أربعين سنة، طالب بالاستقلال وناله، أريد أن يتكون هذه المدة الآتية ليطالب بالانتاج الفلاحي.

فإذا كنا استقللنا سياسياً فيجب أن نستقل اقتصادياً، ومادمنا لا ننتج السيارات من أولها إلى آخرها، ولا ننتج الآلات من أولها إلى آخرها، ومادام ليس لدينا معمل الصلب والحديد الذي ينتج كل صناعة، ومادامت ثرواتنا من الغاز والبترول لم تكتشف ولم تستعمل، ومادامت معادننا تصدر خاما ولا تصنع في بلادنا فما هي وسائلنا ؟ هي الفلاحة !

فإذا رأيتموني بكيفية مستمرة أو متكررة رجعت إلى الشعب رجعت إلى العمالات، إلى الأقاليم، إلى المؤسسات.

وجعلت أقول لهم. الفلاحة ثم الفلاحة، ثم الفلاحة، فأملي أن يكونوا فهموا ما هو الدافع الحقيقي للنهوض بالفلاحة.

تعليم أبنائنا منوط بالدخل القومي.

تجهيز بلادنا منوط بالدخل القومي.

بل سلامتنا من الناحية البشرية ومن الناحية الفردية والجماعية منوطة بالدخل القومي.

فلله الحمد، المغرب يعيش في رفاهية وفي آمان، لا أقول ان الرفاهية مستمرة أو شاملة للجميع، ولكن أحسن من عدة دول نعرفها.

يجب علينا أن ننمي هذا الرأس مال، هذا الرصيد، فما هي تنميته ؟

وأنا يمكنني أن أقول : إنني أتحدى أي أحد يقول لي ان تجربة الشمندر التي سيرتها الدولة، وخططتها الدولة، كانت تجربة فاسدة سواء في الغرب واما في تادلة... بل بالعكس، فالفلاح الصغير الذي اشتغل جيداً أخذ يكسب على الأقل ما بين 450 — 500 ألف فرنك، وكان قبل هذا يكسب 75 ألف فرنك في السنة كلها.

فشيء قليل من الثقة وشيء قليل من الحزم ومحبة العمل من خاصية الموظفين.. شيء قليل من التعرف على المشاكل الوطنية، وعلى المشاكل الاقليمية من طرف العمال.. شيء قليل من الهيبة، واسترجاع السلطة فيما يخص الحكومة للتخطيط وإعطاء الأوامر لتطبيق التخطيط، شيء قليل من الاقناع وإرادة الاقتناع من المنتخبين ومن المؤسسات المنتخبة.

وهذا كله في سنتين ولا أقول في سنة نعود لنلتقي هنا، ونأتي بالأرقام ونتحاسب وسترون أن مكاتب الري هذه لابد لكم أن تستغلوا ما فوق الأرض، وما فوق الشجر، وما تحت الأرض والماشية.

فعندما أقول الفلاحة فلا يعتقد الفلاح إنني أتحدث فقط مع الذين يزرعون، ولكن أتحدث كذلك مع (الكسابة).

فالسنة التي يكون فيها جفاف.. والتي تضررت فيها ماشيتنا نضطر لاستيراد ما يزيد عن 25 مليار من اللحم.

25 مليار هي سد وادي زيز مع مشاريع ريه.

فالفلاحة هي قبل كل شيء التفكير.. هي المحبة للأرض، وهي مقابلة الأرض.. أما الفلاح الذي يعتقد أنه فلاح ولديه أرض يكتريها ويقيم في عاصمة من العواصم.. ذاك أسميه غير واع وغير بالغ الرشد السياسي ورشد المواطنة لأن هناك تكليفا ما بين البشر وربهم، وبينهم وبين إخوانهم البشر.. فالذي يعامل أرضه هذه المعاملة أقول إنه غير راشد من باب المواطنة الحسنة.

فأهيب بجميع الناس الذين يملكون أراضي ويتركونها ولا يستثمرونها ان يراجعوا مقاييسهم ويراجعوا تفكيرهم.

وهذا لا أقول انه بمثابة إنذار.. بل أقوله بمثابة نصيحة حتى تضطر الدولة أن تعمل في هذا ما هو واجب عليها أن تعمل.

وأملي أن لا نضطر لهذه الضرورة، ولكن إن اضطررنا لها فمصلحة الجميع تقدم على مصلحة الأفراد.

والله سبحانه وتعالى نطلبه أن يلهمنا للطريق السوي، ويهدينا خير السبيل، ويجعل في هذه المساكنة بين السلطة والسكان في جميع المستويات.. في مستوى التقرير وفي مستوى التطبيق، ان تعود هذه المساكنة بالنتيجة الحسنة على فلاحتنا، وعلى تفكيرنا وحتى على شعورنا بواجباتنا كأفراد في جميع مستوياتهم.. وتشعرنا كذلك بمسؤولياتنا كمستهلكين، وتشعرنا كذلك بمسؤلياتنا كمنتجين.

فكل واحد منا مستهلك ومنتج ونطلب الله أن ننتج لا أكثر مما نستهلكه، ولكن على الأقل نساوي ما نستهلكه.

والله سبحانه وتعالى وقد عرف نية عبده الحسنة، لابد أن لا يخيبه الله، إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يوتكم خيراً».

هذا شرط شرطه الله على نفسه.

فلنظن الخير، ونفعل الخير وسوف لا نرى من الله سبحانه وتعالى إلا الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ارتجل بنادي الضباط بالرباط

الثلاثاء 24 رجب 1386 — 8 نوفمبر 1966